الداي مصطفى باشا وعصره (1798-1805).

د. محمد بوشنافي*

يعتبر الداي مصطفى باشا (1798-1805) من أكثر دايات الجزائر الذين عرف عهدهم أحداثا متميزة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما أن شخصيته يكتنفها الكثير من التناقض والغموض، وهذا ما جعل العديد من الكتابات التي أرخت له ولعهده يشوبها كثير من التناقض، فبعضها يمجد عصره وأعماله في حين أن بعضها الآخر يعتبره مجرد ألعوبة في يد جماعة من اليهود استغلته لخدمة مصالحها، مما جعل نهايته تكون مأساوية بعدما اغتيل رفقة اليهودي بكري.

إن عهد الداي مصطفى باشا كان فاتحة لمرحلة خطيرة عرفتها الإيالة يمكن أن نطلق عليها "مرحلة الفوضى" التي لم تقتصر على المجال السياسي فحسب بل امتدت إلى شتى نواحي الحياة، وكان من مظاهرها اغتيال ستة دايات من مجموع ثمانية تولوا حكم الإيالة في هذه الفترة من تاريخ الجزائر العثمانية[1]، وتواصلت هذه الفوضى إلى عام 1830 لما انهار النظام السياسي ومعه الجزائر أمام القوات الفرنسية التي تمكنت من دخول المدينة وإجبار الداي حسين على توقيع معاهدة الاستسلام، فهل كان عهده حقا مرحلة ضعف سياسي هيمن خلالها اليهود على مقاليد الحكم؟ كيف نفسر ما أنجزه هذا الداي من منشآت، خاصة العسكرية منها؟

أ) تعيينه وشخصيته: من بين القضايا التي أثارت خلافات بين المؤرخين كانت كيفية وصوله إلى السلطة، فبعضهم يعتبره من أولئك الدايات الذين فُرض عليهم عرش الإيالة رغما عنهم، حيث بعد وفاة الداي حسن (1791-1798) يوم 14 ماي 1798، عُرض عليه المنصب لكنه رفض توليه بشدة، ربما لعدم توفره على خبرة في تسيير شؤون الحكم، فحسب بعض المصادر عمل مصطفى فحاما ثم كناسا قبل أن يُعيَن خزناجيا - لا يمكننا الجزم بهذه المعلومات-

*- أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث- قسم التاريخ- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة الجيلالي ليابس (سيدي بلعباس).

، ويعود الفضل في توليه لمنصب الداي إلى اليهود[2]، ربما لأنه كان أنسب شخص يُمكّن هؤلاء من تحقيق مآربهم.

تبين بعض الكتابات أن مصطفى باشا كان رجلا صالحا وعارفا بخبايا الحكم، ومن هؤلاء ما ذكره الحاج أحمد الشريف الزهار عند الحديث عن عهد هذا الداي فيقول: "ولما توفي حسن باشا، تولى حفيده مصطفى الخزناجي، وكان رجلا صالحا، حليما كريما محبا للعلماء والصلحاء، رحيما بالفقراء والأيتام، محبا للمجاهدين والغزاة، وكان شجاعا رحمه الله "[3]، ومن حبه للجهاد كان يخرج بنفسه من حين لآخر مع الرياس ليلا إلى البحر لحراسة سواحل المدينة من أي هجوم مباغت[4].

وإذا كانت بعض الكتابات تؤكد على صلاحية مصطفى باشا لتولي هذا المنصب، فإن الكتابات الغربية، وخاصة الفرنسية منها، تطنب في وصف هذا الداي بأوصاف منحطة، ربما بسبب العلاقات المتميزة بين البلدين التي طبعت عهده ودور اليهود في ذلك، إذ تبينه رجلا جاهلا وخشنا في معاملاته مع الغير، ومن حين لآخر ينتابه نوع من الجنون ممزوج بالخوف[5]، أما "ديبوا تانفيل Dubois Thainville" فنعته في تقريره الذي بعثه إلى نابوليون بونابرت في عام **1800**، والذي سماه "مختصر لعملياتي بإفريقيا"، بأوصاف منحطة لما اعتبره جاهلا إلى أبعد الحدود لا يحسن التصرف مع الغير حيث لا يتوفر على اللباقة السياسية المطلوبة في من يتولى ذلك المنصب، وكان همه الأكبر جمع المال وتخزينه ولذلك أهمل شؤون الحكم[6]. أما "جون بون سانت أندري Jeanbon Saint-André" القنصل الفرنسي في الجزائر ما بين جوان **1796** وديسمبر **1798** – أي قبل تولي مصطفى باشا الحكم–، فبدوره كتب تقريرا عن الجزائر بطلب من نابوليون، تحدث فيه عن أمور كثيرة ومنها ما ذكره من معلومات حول الداي مصطفى لما كان يشغل وظيفة الخزناجي في حكومة سابقه الداي حسن، وحكمه لا يختلف عن حكم تانفيل حيث يقول عنه أنه "رجل أبله إلى أبعد الحدود، متصلب الرأي، وشرس الطبع"[7].

لا يمكننا أن نسلم بما جاء في هذه الأقوال من أحكام في حق الداي مصطفى، فهي تخلو من الموضوعية وتحكمت فيها ظروف العلاقات بين البلدين التي شهدت فترة من التوتر الخطير خاصة بعد قيام نابوليون بحملته الشهيرة على مصر ما بين **1798** و**1801**، فتانفيل كان قد

طُرد من الجزائر بعد قطع العلاقات بين البلدين نتيجة هذه الحملة وخضوع الداي مصطفى لضغط السلطان العثماني، وبالتالي يمكن أنه اعتبر هذا العمل نوعا من الإهانة في حقه.

ب)ثروته: امتلك مصطفى باشا ثروة طائلة ناتجة عن معاملاته التجارية واستعانته باليهود لهذا الغرض بعدما منحهم جزءا من أمواله يستثمرونها لصالحه بسبب علاقاتهم الواسعة في موانئ البحر المتوسط، كما أن الظروف الدولية السائدة آنذاك ساعدت الجزائر على جمع أموال كثيرة، خاصة بعد توتر العلاقات في أوربا وتزايد الطلب على القمح الجزائري مما أدى إلى ارتفاع سعره، كما أن غنائم الأسطول الجزائري تزايدت بشكل ملحوظ في هذا العهد، وكان للداي نصيب منها على غرار بقية المسؤولين والجنود.

وإذا عدنا إلى وثائق المحاكم الشرعية يمكننا أن نأخذ نظرة حول حجم هذه الممتلكات، وخاصة العقارات كالقصور والجنات والدكاكين وغيرها، ونظرا لأهميتها اتُخذت بعد الاحتلال كمؤسسات رسمية ومنها ذلك القصر الذي اتخذ كمكتبة عمومية، وآخر كملجأ للأيتام ثم متحفا للفنون الشعبية وغيرها كثير، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدفع لورثة هذا الداي إيجار البيت الذي اكترته منهم لاتخاذه مقرا لإقامة قنصلها، وكان هؤلاء يملكون ثروة ورثوها عن أبيهم، قدرها شالر بنصف مليون دولار[8].

ونظرا لضخامة ممتلكاته أولاها مصطفى باشا أهمية كبيرة، ومن ذلك مثلا سعيه لإيصال الماء إلى قصوره وجناته، خاصة وأن الماء اكتسى أهمية كبرى بالنسبة للسكان آنذاك، حتى أن سلطات الإيالة عينت موظفا يشرف على صيانة العيون والخزانات يدعى "خوجة العيون"، كما خصصت له مداخيل للقيام بذلك تقتطع من عائدات الأوقاف المحبسة على العيون التي كان كبار الموظفين والسكان يوقفون من أجلها عقارات من دكاكين ودور وغيرها للإنفاق عليها. غير أنّ بعضهم كان يشترط مقابل ذلك أن يستفيد من ماء هذه العيون الداخل إلى داره، وهذا ما اشترطه الداي مصطفى باشا لما أوقف حانوتا على ساقية للماء تنبع من عيون حيدرة وتصب في داره حيث ورد في عقد الوقف عبارة "...في مقابلة الماء الداخل للدار المسطورة على أن لا يمنع أحد الماء المذكور من دخوله للدار المسطورة طال الأمد أو قصر أصلا بوجه أو حال"[9].

كما تطلعنا الوثائق الشرعية على جانب آخر من ثروة الداي مصطفى باشا، إنها تلك التي أوقفها وقفا أهليا على نفسه وأهل بيته وغرضه من ذلك الانتفاع بعوائد الوقف مع ذريته ومن سيولد لهم من أبناء، لأن هذا النوع من الوقف لا يوجه إلى الغاية التي حبس من أجلها إلاّ بعد

انقراض الورثة الذين ورد ذكرهم في عقد الحبس، فعلى سبيل المثال أوقف هذا الداي حانوتا يقع بسوق الحاشية الثانية على يسار الهابط من سوق السمن، على أن ينتفع بعائداته طيلة حياته، وبعد وفاته يعود ذلك وقفا على أبنائه وهم: إبراهيم ومحمد وعائشة وعلى زوجته عائشة بنت عبد الله التي تصبح بعده وصية على أولاده، وعلى من سيولد له من أبناء، ثم على ذريتهم وذرية ذريتهم، فإذا انقرض الجميع يرجع ذلك الحانوت وقفا على فقراء الحرمين الشريفين، ولكن بعد المبادرة بترميم الوقف حتى تدوم منفعته[10].

ج) الأوضاع الداخلية في عهده:

1) تزايد النفوذ اليهودي: لعل من القضايا التي ميزت عهد الداي مصطفى باشا وكانت سببا في مقتله، ذلك الدور الخطير الذي مارسته بعض العائلات اليهودية في المجال السياسي والاقتصادي للإيالة، حتى أضحى هؤلاء يتحكمون في صادرات وواردات البلاد ويقررون سياستها الداخلية والخارجية، كما أشرفوا على صك النقود ومراقبتها وتبديلها وأصبحوا وسطاء بين دول أوربا والجزائر، وتحكموا في مصائر السكان من خلال قيامهم بدور "جهاز للمخابرات"، إذ كانوا يتجسسون عليهم ثم يجمعون معلومات يقدموها إلى الدايات، وخاصة اليهودي نفتال بوشناق الذي امتلك شركة ظاهرها شراء الحبوب من السكان وباطنها التجسس وجمع المعلومات عنهم، وهكذا أصبح هؤلاء تحت رحمة اليهود الذين زادت حظوقم ومكانتهم داخل الحكومة[11]، حتى أصبح الجزائري لا يبيع دجاجتين إلا بوساطة من أحد اليهود[12]. واستطاع هؤلاء بفضل هذا التقارب من الحصول على حظوة لدى الأتراك العثمانيين الذين ساندوهم ودافعوا عنهم في كثير من الأحيان[13].

غير أن ما يجب الإشارة إليه أن تأثير اليهود وخطرهم برز في عهد الداي حسن باشا (**1791- 1798**) وازداد في عهد خليفته الداي مصطفى باشا، أين أصبح اليهوديين يوسف بكري ونفتال بوشناق يتصرفان في الشؤون الداخلية والخارجية للإيالة بكل حرية، فكان فرع شركة بكري- بوشناق في باريس يمثل مصالح الجزائر لدى الحكومة الفرنسية في عهد الداي حسن باشا[14]، أما في عهد الداي مصطفى باشا فإن بوشناق أصبح الحاكم الفعلي لإيالة الجزائر، حيث كان يعيَن من يشاء في وظائف الحكومة ويحدد قيمة الضرائب وأسعار السلع، وقد دفع هذا الوضع قنصل إسبانيا أن يطلق عليه "نائب ملك الجزائر"[15]،

ويظهر أن المصالح المادية هي التي تحكمت في هذه العلاقة، فحاجة الداي إلى اليهود جعلته يخضع لهم خضوعا مطلقا، فأضحى لا يتخذ قرارا حتى يستشيرهم، فإعلان الحرب أو توقيع السلم كان من صلاحياتهم، وإذا تمرد الداي على سطوتهم فإن كل مشاريعه يكون مصيرها الفشل، ومثال ذلك أنه لم يبادر إلى إعلان الحرب على فرنسا بعد حملتها على مصر عام 1798م بفعل التأثير اليهودي، ولولا ضغط وتهديد الباب العالي بتوقيف تجنيد المتطوعين من المقاطعات العثمانية لما أعلن الحرب عليها.

2) المجاعات والجوائح: ربما من سوء حظ هذا الداي أن الجزائر عرفت في عهده جوائح هددت السكان في قوتهم وحياتهم، فكان ذلك إيذانا بانتشار الفتن والاضطرابات في أنحاء شتى من الإيالة، فلقد توالت أعوام القحط والجفاف وارتفعت الأسعار بسبب عوامل مناخية وأخرى سياسية بعدما سادت الفوضى والاضطرابات. فمجاعة عام **1800** أدت إلى انعدام الأقوات بعدما عمت أنحاء واسعة من البلاد، وارتفعت أسعار الحبوب ارتفاعا فاحشا وندرت في الأسواق، مما اضطر الداي إلى استيراد كميات من القمح من موانئ البحر الأسود، وحدد سعر الصاع منه بثمانية وعشرين فرنكا، كما لجأ إلى وضع حرس على أبواب المخازن حتى لا تتعرض للسطو أو هجوم السكان(16).

أما مجاعة **1805** فارتكزت آثارها بشكل خاص في بايلك الشرق، حيث يُرجع ابن العنتري ذلك إلى سببين أساسيين، الأول طبيعي ويتمثل في الجفاف وغزو الجراد، أما الثاني- وربما الأكثر تأثيرا- فينحصر في انعدام الأمن والاضطراب الذي عرفته المنطقة نتيجة ثورة ابن الأحرش، فأهمل الناس حراثة الأرض وزراعتها وبالتالي أضحت بورا(17). لقد كانت لهذه الجائحة آثار وخيمة ومنها ارتفاع سعر الصاع من القمح إلى خمسة عشر ريالا بعدما كان يباع قبل ذلك بريال أو ريالين ونصف للصاع الواحد(18)، كما أن الناس اضطروا أمام قلة القوت إلى أكل لحوم موتاهم(19) – حسبما يذكر ابن العنتري لأننا لم نعثر على مصدر آخر يؤكد هذا القول-.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي كان يعيشها السكان، ارتكب الداي مصطفى خطأ كبيرا لما ترك اليهود يواصلون تصدير الحبوب إلى أوربا، وخاصة فرنسا، عوض عرضها في السوق المحلية، مما جعل الناس يعتبرون ذلك سببا رئيسيا في ندرتها، فزاد حقدهم على الداي واليهود.

3) الثورات المحلية: على الجبهة الداخلية واجه الداي مصطفى باشا خلال فترة حكمه سلسلة من الثورات المحلية اندلعت في مختلف جهات الإيالة، ومن هذه الثورات على سبيل المثال تلك التي اندلعت بمنطقة جرجرة خلال أعوام **1804**، وثورة ابن الأحرش في شمال قسنطينة عام **1804**، وثورة درقاوة في الغرب الجزائري عام **1805**.

فمع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، عرفت الجزائر سلسلة من الثورات الدينية قادها مجموعة من المرابطين وشيوخ الزوايا، أرهقت الجيش الانكشاري وهددت التواجد العثماني بل وساهمت في زواله، ويمكن أن نحصرها فيما يلي:

- ثورة ابن الأحرش: تنسب هذه الثورة إلى محمد بن عبد الله الشريف، فكلف الداي مصطفى باشا عثمان باي قسنطينة بالقضاء على ابن الأحرش وأتباعه، وكان هذا الأخير قد تحالف مع مرابط يدعى "الزبوشي" لما كان للمرابطين من تأثير على السكان، غير أن عثمان باي قُتل مع عدد كبير من جنوده في واقعة وادي الزهور[20].

لما علم الداي مصطفى بأخبار الهزيمة، قرر الخروج بنفسه على رأس قوات من الجيش لقتال ابن الأحرش، لكنه تراجع عن قراره بتأثير من حاشيته، ومقابل ذلك كلَف الآغا علي بهذه المهمة. وفي الأخير بفضل قوات عبد الله بن إسماعيل باي قسنطينة الجديد والقوات الانكشارية وقبائل المخزن تم القضاء على ابن الأحرش وحركته[21].

- ثورة درقاوة: تنسب هذه الثورة إلى عبد القادر بن الشريف، ويعرف لدى العامة بابن الشريف الدرقاوي، نسبة إلى الطريقة الدرقاوية التي ينتمي إليها، وهو من أولاد سيدي الليل[22].

حضَر مصطفى باي وهران جيشا ضخما لقمع هذه الثورة، فنتج عن ذلك مواجهة كبيرة بين الطرفين بمنطقة فرطاسة بين وادي مينا ووداي العبد عام **1805**، وانتهت بهزيمة الباي مصطفى الذي اضطر إلى التراجع إلى وهران تاركا كل عتاده للدرقاوي[23].

مكَن هذا النصر ابن الشريف الدرقاوي من فرض سيطرته على معسكر، وانطوى تحت لوائه سكان المناطق الداخلية، كما فرض سيطرته على كل المنطقة الممتدة ما بين مليانة شرقا ووجدة غربا[24]، وبعد استكمال استعداداته العسكرية قرر مهاجمة وهران، لكنه فشل في اقتحامها أمام استماتة السكان في الدفاع عنها، مما جعله يكتفي بمحاصرتها فقط. بسبب تفوق

الدرقاوي قرر الداي مصطفى باشا إرسال قوات إلى مدينة الجزائر عن طريق البر، بعدما عيَن عليها الآغا علي، الذي كلفه بمهمة فك الحصار عن وهران.

غير أنه اضطر إلى الرجوع إلى مدينة الجزائر، بعدما وجد الطريق إلى وهران مسدودا. وهكذا قام الداي بعزل مصطفى باي وعين مكانه محمد بن محمد بن عثمان المعروف بالمقلش، والذي تمكن من دخول وهران عن طريق البحر، ثم فك الحصار عنها، واستطاع الانتصار على الدرقاوي بعدما استعان بقبائل المخزن[25].

ما زالت هذه الثورات التي اندلعت في عهد هذا الداي بحاجة إلى دراسات معمقة لرفع اللبس والغموض عن الكثير من جوانبها، وخاصة تحديد أسبابها وأهدافها ومعرفة الجهة التي كانت تحركها، فالمصادر لا تتفق حول إجابة واحدة عن هذه الإشكاليات، فهل كانت ثورات وطنية مثلت رد فعل على الواقع الذي كان يعيشه الجزائريون تحت الحكم العثماني؟ أم كانت ثورات دينية محضة؟ هل احتوت على برنامج سياسي واجتماعي واقتصادي واضح؟ هل كانت نابعة من الداخل أم وجدت أطراف خارجية محركة لها؟

إن هذه التساؤلات ما زالت بحاجة إلى إجابات عند دراسة هذه الثورات فلا يمكننا تحديد أسبابها وغاياتها وطبيعة محركيها بشكل قاطع، فبعض المصادر تؤكد وجود أطراف خارجية محركة لها، ونعني بذلك سلطان المغرب مولاي سليمان، خاصة وأن كلا من ابن الشريف الدرقاوي وابن الأحرش عاشا فترة من الزمن في المغرب وتشبعا بمبادئ الطريقة الدرقاوية التي اتخذت من هذا البلد مقرا لها، كما يقال أن حمودة باشا باي تونس حرض ابن الأحرش للثورة على العثمانيين لما التقى به أثناء عودته من الحجاز[26].

يذكر أبو حامد المشرفي في هذا الإطار أن عبد القادر الدرقاوي لما أحكم سيطرته على وهران، راسل مصطفى باشا السلطان سليمان يطلب منه التدخل لدى الدرقاوي لإيقاف ثورته لأن المدد يأتيه من شيخه بالمغرب "فرأس الحية عندكم وذنبها عندنا"[27]، فما كان من السلطان إلا أن بعث شيخ الطريقة العربي الدرقاوي لمقابلة الثائر، غير أن البعض يذكر أنه عوض أن يطفأها شجع أتباعه على مواصلة الثورة لما رأى ما لحقهم من ظلم العثمانيين وجورهم، وهذا ما ينفيه المشرفي حين رد على اتهامات الشيخ الكنسوس التيجاني، والتي مضمونها أن العربي الدرقاوي أشعل نار الحرب عوض إطفائها " فويح ابن الكنسوسي الذي

تعرض لسخط الله و سخط رسوله حيث تعرض لسب هذا الشيخ المبارك وقال إنه لما بعثه السلطان المرحوم لإطفاء نار الفتنة أوقدها فمعاذ الله أن يوقدها"[28].

4) اهتمامه بالمنشآت العسكرية: عمل الداي مصطفى باشا على تقوية تحصينات مدينة الجزائر، حيث أنفق على بنائها أو ترميمها وتجهيزها أموالا طائلة من ماله الخاص، وهذا ما نستخلصه من وثائق المحاكم الشرعية التي تبين لنا نماذج من هذه الأعمال وما أنفقه عليها من أموال، غير أننا لسنا ندري إن كان غرضه من هذه الأعمال نيل رضا الله وثوابه كما ورد في وثائق الوقف، أم أنه فعل ذلك لأغراض دنيوية من خلال البحث عن الشهرة وتأييد السكان، كحال كثير من الدايات، وفيما يلي نماذج من هذه الأعمال:

1- وضع من ماله الخاص به مبلغا قدره أربعمائة دينار ذهبا، يصرف على فرق الجيش، واشترط مقابل الوقف والمبلغ المالي "ألا يمنع أحد الماء المذكور من دخوله للدار المسطورة طال الأمر أو قصر أصلا بوجه أو حال"[29].

2- قام ببناء برج قرب قلعة الفول خارج باب الوادي "لمحاربة أعداء الدين النصارى"، ثم قرر أن يأتي بالماء إلى البرج من عين ماء جنته بفحص زغارة المعروفة بجنة السناجي، ولإيصال الماء كان عليه أن يمرره عبر مساحات من الأراضي منها ما هو ملك خاص وآخر محبس، فاضطر إلى تعويض أصحابها على الشكل التالي:

- الأولى: جنة تقع أسفل جنته، حيث احتاج لتمريرها إلى ستة أذرع من أرض هذه الجنة، فاشترى ذلك من مالكيها عزيزة وابنها اسماعيل الانكشاري الخياط بثمن قدره ستون دينارا ذهبا سلطانية.

- الثانية: أرض حبسها المدعو الحاج عبد الرحمن بن الوزان عليه وعلى ذريته وذرية ذريته (وقف أهلي)، سمح الورثة للباشا بتمرير الساقية عبر الأرض مقابل اثنين وعشرين دينارا ذهبا سلطانية ليستعينوا بها على عمل الأرض من حرث وغيرها.

- الثالثة: أرض محبسة على ذرية الحاج عبد الهادي الوزان، محمد وخدوجة وعائشة وابن اختهم نفوسة ومحمد بن أحمد بن القاضي، فأذنوا له بتمرير الساقية مقابل مبلغ قدره عشرون دينار ذهبا سلطانية لخدمة الأرض المحبسة.

– الرابعة: أرض موقوفة على السيد محمد التاجر ابن الحاج حميدة وشركائه، فأذن له بتمرير الساقية ودفع له مقابل ذلك ستة عشرة دينار ذهبا سلطانية يستعين بها على خدمة الأرض.

– الخامسة: أرض محبسة على فقراء الحرمين الشريفين، فأذن له وكيل الأوقاف السيد الحاج إبراهيم خوجة التركي بن السيد عبد الرحمن في ذلك مقابل ثلاثين دينارا ذهبا سلطانية[30].

وهكذا تمكن هذا الباشا من إيصال الماء إلى البرج المذكور، بعد الاتفاق مع أصحاب الملكيات والأوقاف ودفع مبلغ مالي قدره مائة وثمانية وأربعون دينارا ذهبا سلطانية، قاصدا بذلك "وجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم".

3– أوقف مصطفى باشا حانوتا يقع قرب سوق السمن على حصن باب الوادي، وكان قد اشتراه من يهوديين كانا يمارسان فيه حرفة الصياغة بثمن قدره "أربعمائة دينار كلّها ذهبا سلطانية صرف كل دينار تسعة ريالات دراهم صغار"، واشترط أن تصرف عائداته "في مصالح البرج...من زيت وخبز وحصور غيره مما يحتاج إليه كما هي العادّة القائمة بالأبراج بالبلد المذكور تصييرا تاما"[31].

4– في كثير من الأحيان كانت المصلحة العامة تستدعي إلغاء الوقف واستبداله بآخر لإقامة مشاريع مدنية أو عسكرية تعود بالنفع على البلاد والعباد مما يتطلب تدخل القضاء لإيجاد مخرج شرعي لذلك، فلم يكن بإمكان الباشا إنجاز المشروع العسكري إلاّ بعد الحصول على موافقة المفتي أو القاضي، ولهذا فإنّ كثيرا من العقود القضائية كانت تستهل بعبارة "رام"، والتي معناها نوى أو أراد، وليس قرر، لأن هذه الأنواع من المشاريع لا تطبق إلا بعد موافقة السلطة الدينية.

ومن نماذج هذا النوع من القضايا قرار مصطفى باشا بناء دار للبارود فوق أرض يملكها والواقعة قرب ضريح الولي الصالح سيدي يعقوب، غير أنّه احتاج إلى الاستحواذ على عين للماء محبسة على عدّة أطراف: سدسها وقف على الجامع الأعظم، وسدسان وقف على الولدين دحمان وإبراهيم وثلاثة أسداس وقف على مسجد الشواش، كما احتاج إلى جانب العين إلى قطعة أرض تستغل كممر لمرور الماء ونقل البارود عبر هذه الأرض الملاصقة لأرض المعمل، فعرض على المعنيين بالوقف استبدال وتعويض العين والممر الموقوفين بحانوت يملكه قرب فرن البطحاء، فما كان من المعنيين وهم: الحاج علي مفتي المالكية ممثلا للمسجد الأعظم ومحمد السراج نائبا عن ولديه والسيد أحمد إمام مسجد الشواش، إلاّ أنّ توجهوا إلى القاضي الحنفي

السيد إبراهيم أفندي وأخبروه باقتراح مصطفى باشا طالبين منه حكما شرعيا يجيز المعاوضة، فوافق على ذلك لأنّه يخدم المصلحة العامة، وبموجب هذه الموافقة أصبحت العين والممر ملكا من أملاك مصطفى باشا وخرجت من طائلة الوقف، أمّا الحانوت فأصبح وقفا على من سبق ذكرهم يقتسمون مردوده حسب نصيب كلّ واحد منهم في الوقف السابق(32).

5- وفي قضية أخرى أراد نفس الباشا بناء برج للحراسة فوق أرض مقبرة أوقفها المدعو أحمد خوجة الذي كان يعمل دفتردارا بدار الإمارة لدفن أموات عائلته وذريته من بعده. وكانت هذه المقبرة تقع خارج باب عزون، فلما تهدم برج تافورة قرر مصطفى باشا بناء برج جديد فوق أرض المقبرة لصدّ هجومات الأعداء، فاستفتى القاضي الحنفي أبو الحسن السيد إبراهيم أفندي طالبا منه منحه فتوى شرعية تبيح له ذلك، باعتبار أنّ من دفنوا هناك قد اندثرت جثتهم ولم يبق في تلك القبور لا عظام ولا غيرها، فأفتاه بجواز ذلك لأنّ فيه مصلحة ومنفعة للمسلمين، وبعد ذلك تحصل الباشا على إذن من ورثة المرحوم أحمد لإقامة البرج في مكان المقبرة مقابل مبلغ مالي قدره "مائة دينار واحدة كلّها ذهبا سلطانية على وجه الصدقة وجبرا لخاطرهم ويستعينوا بها على بناء جبانة أخرى لدفن أمواتهم"(33).

د) سياسته الخارجية: واجه مصطفى باشا على مستوى السياسة الخارجية مشاكلا خطيرة استطاع أن يجد لها حلولا مما جنب البلاد والعباد عواقب خطيرة، ولعل أهمها توتر العلاقات مع الدولة العثمانية ثم فرنسا بسبب الحملة العسكرية التي قادتها هذه الأخيرة ضد مصر في عام 1798.

1) العلاقات مع الدولة العثمانية: إن أهم ما يميز السياسة الخارجية في عهد هذا الداي سعيه لإبقاء العلاقات قائمة مع الدولة العثمانية رغم ما كان يشوبها من توتر بين الحين والآخر، خاصة وأن الجزائر كانت بحاجة إلى السلاح وتجنيد المتطوعين للانخراط في صفوف الجيش الانكشاري بعدما منعت القوانين انخراط السكان المحليين في هذه الفرقة.

كما أن الباب العالي كان بدوره يحتاج إلى دعم ومساندة الجزائر، وخاصة أثناء الحروب التي كان يخوضها ضد القوى المسيحية، ولهذا نجده يلجأ إلى استعمال وسائل ضغط عديدة لإبقاء الجزائر تحت سيطرته، ومنها على سبيل المثال استخدامه لورقة التجنيد لإجبار الإيالة على التراجع عن الكثير من مواقفها السياسية والعسكرية، كما استغل فرصة التجنيد للتخلص من كل المجرمين والمشوشين الذين هددوا الأمن العام، فخلال عام **1219هـ/1804م** وُجه

تقرير إلى السلطان سليم الثالث يطلب منه السماح بإرسال حوالي خمسين شخصا من الأشقياء أحدثوا الفوضى في قرية "درمنجلير" بجزيرة قبرص إلى الجزائر على متن سفينة جزائرية حضرت لتجنيد المتطوعين، ويرى التقرير أن الهدف من ذلك هو دفعهم إلى الجهاد في سبيل الله وإصلاح أنفسهم وتهذيبها(34).

2) احتلال نابوليون لمصر وموقف مصطفى باشا: لعل أهم حادثة واجهت الداي مصطفى باشا فيما يخص السياسة الخارجية كانت غزو نابوليون لمصر وما ترتب عنها من اضطراب في العلاقات بين الجزائر وكل من فرنسا والدولة العثمانية. ففي عام 1798م بعد احتلال " نابليون بونابرت NAPOLEON BONAPARTE" لمصر، أصدر السلطان أمرا إلى الداي مصطفى باشا بإعلان الحرب على فرنسا إلى جانب "القبض على كل الفرنسيين وسجنهم، كما طالبهم بالاستيلاء على سفنهم أو إغراقها، وسجن قنصل فرنسا في الجزائر"(35).

ولكن القنصل لم يُسجن إلا شهرا واحدا وأطلق سراحه، ربما بضغط من اليهود، مما سبب غضب السلطان الذي رفض هدايا الداي التي بعثها إليه عن طريق وفد يتكون من المدعو يوسف خوجة ومصطفى خوجة، كترضية له حتى يبيح للجزائر تجنيد المتطوعين للجيش الانكشاري، كما أصدر قرارا يمنع سفن إيالات كل من تونس، طرابلس والجزائر من الدخول إلى الموانئ التركية، وفي حالة قيامهم بذلك يتم القبض على رؤسائها وسجنهم، كما أصبح الباب العالي يهدد بطرد وكلاء الجزائر المكلفين بالتجنيد من أزمير وإيقاف وصول المجندين إلى الإيالة، ونتيجة لهذا الضغط اضطر الداي بعد كثير من التردد إلى إعلان الحرب على فرنسا في يوم 19 ديسمبر 1798 وقام بطرد المبعوث الفرنسي وكثير من رعايا هذا البلد وحطم المركز التجاري الفرنسي بالقالة.

وبسبب قطع العلاقات بين الجزائر وفرنسا، لجأ نابوليون إلى أسلوب المفاوضات، ولهذا الغرض كلف "ديبوا تانفيل" بالتفاوض مع الداي والديوان مع منحه مطلق الصلاحية للتوصل إلى اتفاق، وانطلقت المفاوضات بين الطرفين يوم 15 جويلية 1800 بوساطة اليهودي بكري، وخلالها قدم تانفيل تعهدات من الحكومة الفرنسية ومنها أن تسدد فرنسا ما عليها من ديون، وآخر معاهدة وقعت بين البلدين كانت بتاريخ 17 ديسمبر 1801 والتي تضمنت 19 بندا(36).

3) تزايد نشاط الجهاد البحري: عرف نشاط البحرية في عهده تزايدا ملحوظا نتيجة الأوضاع التي سادت منطقة البحر المتوسط، فلقد كانت معظم دول أوربا منشغلة بمشاكلها الداخلية

وبالحروب القارية، مما لم يمكنها من مواجهة نشاط الأسطول الجزائري، وسعت إلى إصلاح علاقاتها بالجزائر، ونلمس هذا النشاط المتزايد للأسطول من خلال تزايد قيمة الغنائم كما هو موضح في الجدول التالي[37]:

السنة	عدد الغنائم	القيمة بالفرنكات	جنسية الغنائم
1798	42	1510529	أكثرها إسبانية و إيطالية
1799	31	1583482	16 بندقية، 5 نابولية، 2 برتغالية، 1 مالطية، 1 سويدية، 1 أمريكية، 1 بروسية، 4 مجهولة
1800	19	523574	17 نابولية، 1 بندقية، 1 مجهولة
1801	4	340318	3 نابولية،1 مجهولة
1802	20	575153	19 نابولية، 1 برتغالية
1803	؟	43188	65 أسيرا من داخل الأراضي، سفينة مجهولة
1804	9	272850	7نابولية، 21 مجهولة مجهولة
1805	8	190433	6نابولية، 1 بندقية، 1 برتغالية

هـ) مقتله: إن أكبر خطأ ارتكبه الداي مصطفى باشا كان منحه حرية واسعة لليهود للتصرف في شؤون الإيالة الجزائرية، وقد ولد هذا العمل سخطا بين السكان والانكشارية ضده، وانتهت الأوضاع بثورة عارمة للإطاحة بالداي والنفوذ اليهودي، نتج عن ذلك مقتل اليهودي بوشناق في 25 جوان 1805 من قبل أحد الجنود يدعى يحي، ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد بل امتد إلى كل يهود المدينة، فقتل عدد كبير منهم قدر حسب بعض المصادر بخمسين قتيلا، في حين قدرته أخرى بـ107 قتيلا، واضطر الكثير منهم إلى مغادرة البلاد بعدما نهبت ممتلكاتهم، فكان من نتائج ذلك أن انخفض عددهم إلى حوالي أربعة ألاف فقط[38].

غير أن ما يستدعي الانتباه في هذه الأحداث، موقف الداي مصطفى باشا، فعوض أن يعمل على تهدئة الأوضاع وكسب ود الجنود والسكان، حسب بعض المصادر، فإنه راح يأزم الوضع لما قرر معاقبة كل شخص تثبت مشاركته في هذه الأحداث، فكان يعدم كل يوم عشرة من المتهمين، مما زاد في حقد الناس عليه حتى لقبوه "حامي اليهود"[39]. إلا أننا لا نجزم بأن الداي كان وراء هذه الإعدامات، خاصة مع ضعفه السياسي وعدم تحكمه في الوضع، كما لا يجب أن نهمل دور الخزناجي الذي كان حليفا لليهود وتأثيره البارز على الداي[40]، فربما كان

وراء هذه الإعدامات. كما يخبرنا حمدان خوجة أن الدفتردار المعزول أحمد خوجة كان وراء الفتنة التي اندلعت ضد الداي لما أصبح يسعى بين الجنود ويردد عبارة " لم نعد نبغي حكومة مصطفى باشا! واستجابة لتلك الهتافات تجمعت المليشيا، فحطمت عظمة الداي مصطفى وقتلته دون أن يكون قد ارتكب أدنى خطأ"(41).

وهكذا اغتيل الداي مصطفى يوم **30** أوت **1805** بعد هذه المؤامرة التي دبرها له أحمد خوجة الخيل. وكان مصطفى باشا قد حاول النجاة بنفسه بعدما ترجى قاتليه السماح له بمغادرة الجزائر إلى إسطنبول ولكن طلبه رفض، وعندما حاول الهروب إلى ضريح الولي الصالح ولي دادة العجمي، كما هي عادة كل مذنب أو هارب من العدالة لما كان لهذه الأضرحة من حرمة يحرم معها الدخول إليها والقبض على من فيها، وجد أبوابه مغلقة، فقبض عليه من قبل الجيش حيث قتل ومثَل بجثته التي ألقي بها عند باب عزون(42).

وخلاصة القول أن عهد الداي مصطفى باشا كان متميزا على المستوى الداخلي والخارجي، كما أنه كان فاتحة لعهد من الفوضى وانعدام الاستقرار، لكنه لا يمكننا أن نحمل هذا الداي مسؤولية ذلك، فالانحطاط كان ظاهرة عمت كل العالم الإسلامي، كما أنه ورث عن سابقه، الداي حسن، مشاكلا عديدة ومنها توغل اليهود في دواليب الحكم وتحكمهم في القرارات المصيرية للجزائر، إلا أن هذه الهيمنة ازدادت بشكل ملحوظ في عهده. كما لا ننكر ما قام به هذا الداي من أعمال جليلة خاصة من خلال تقوية دفاعات المدينة ببناء الحصون والأبراج وترميم المتدهور منها، وذلك من ماله الخاص وتخصيص الأوقاف لها للنفقة عليها، رغم أننا لسنا ندري إن كان ذلك بدافع أعمال البر والصدقات أو من أجل الشهرة. وعموما فإن شخصية هذا الداي وعصره ما زالا بحاجة إلى بحث ودراسة لرفع الغموض عنه اعتمادا على ما يتوفر من وثائق ومصادر.

الهوامش:

1- الدايات الذين اغتيلوا في هذه الفترة هم : مصطفى باشا (1798-1805)، أحمد باشا (1805-1808)، علي باشا الغسال (1808-1809)، الحاج علي باشا (1809-1815)، محمد باشا (1815)، عمر باشا (1815-1817).

2-Boyer, Pierre. *La vie quotidienne à Alger à la vielle de l'intervention française.* **Librairie Hachette, Paris, 1963, p.93.**

3- الزهار أحمد الشريف، مذكرات نقيب أشراف الجزائر، (تحقيق المدني أحمد توفيق)، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 71.

4- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام، الجزء الثالث، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 282.

5- Grammont. (H.D.de). Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830). Ernest Leroux, éditeur, Paris, 1887, p.355.

6- بنور فريد، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر 1782-1830، مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 169.

7- نفسه، ص 283.

8- شالر وليم، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824) (تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 78.

9- س م ش، علبة 99-100، وثيقة 48.

10- م ش، ع 28، و 9.

11- Esquer, Gabriel. *Les commencements d'un empire, la prise d'Alger 1830.* L'Afrique latine, Alger, 1923, p. 18.

12- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، م. و. ك.، الجزائر، 1985، ص46.

13- لمزيد من التوضيح حول دور اليهود وحظوتهم لدى حكام الإيالة يمكن الاطلاع على الحادثة التي وقعت بقسنطينة، لما تطاول أحد اليهود ، يدعى المختاري، على الرسول- صلى الله عليه و سلم- وكيف تماطل الباي و الجنود في معاقبته، أنظر: سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (10-14هـ / 16-20م)، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص 455.

14- Plantet, Eugène. *Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France (1579 – 1833),* Tome 2ème. Édition Bouslama, Tunis, 1981, p.131.

15- شالر وليم، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824) (تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 96.

16- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة (تقديم وتعريب وتحقيق الزبيري محمد العربي)، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 160.

17- ابن العنتري محمد الصالح، مجاعات قسنطينة، (تحقيق وتقديم بونار رابح)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 132.

18- نفسه، ص 134.

19- ابن العنتري محمد الصالح،- فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ *قسنطينة* (مراجعة وتقديم وتعليق بوعزيز يحيى)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 73.

20- حول هذه المعركة راجع مصادرا شتى، ومنها: الزهار أحمد الشريف، المصدر السابق، ص 86.

21- المصدر نفسه، ص 87.

22- الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران (تقديم وتعليق البوعبدلي المهدي)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 208.

23- نفسه، ص 208.

24- Grammont (H.D de).Op.cit, p.365.

25- الزهار أحمد الشريف، المصدر السابق، ص 87.

26- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، المرجع السابق، ص 293.

27- المشرفي أبو حامد، الحسام المشرفي، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم ك 2276، ورقة 200.

28- المصدر نفسه، ورقة 201.

29- م ش، ع 99-100، و 48.

30- م ش، ع 2/47، و 11.

31- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة رقم 3205، ورقة 12.

32- م ش، ع 56، و 35.

33- م ش، ع 124، و 48.

34- المركز الوطني للأرشيف بالجزائر، خط همايون 1219/3374هـ.

35- المكتبة الوطنية الجزائرية، قسم المخطوطات، مجموعة رقم 3190، الملف الأول، ورقة 65.

36- حول مضمون هذه الإتفاقية راجع: قنان جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص ص 340-344.

37- المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة، الأسعار و المداخيل)، الجزء الأول، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2009، ص472.

38- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، المرجع السابق، ص 298.

39- نفس المرجع و الصفحة.

40-الزهار، المصدر السابق، ص 72.

41- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 150.

42- Grammont (H.D de).Op.cit, p.365.